

خاصة معروفة وانما تشتغل من خلال القوانين الموجودة ومن خلال المؤسسات الموجودة فقط . مثلا لو جاءت دولة من الدول وأخضعت كل تجارتها الخارجية لتراخيص التصدير والاستيراد يمكن وبمنتهى البساطة وبدون ان تترك مجالا لاحد لان يقول ان هذا اجراء غير قانوني عندها تستطيع الدولة المعنية ان تمنع التصدير لسلع معينة الى دول معينة بحجة انه لم تحصل هذه الدولة على رخصة التصدير اللازمة وان تمنع الاستيراد من تلك الدولة بنفس الحجة . ولكن طبعنا هنا تكون هذه الدولة تطبق ممييزة انها باستطاعتها دائما ان تدعي بانها لا تميز وهذا موضوع يدخل في اعتبارات الحساب الاقتصادي مائة في المائة . وأحب ايضا أن الفت النظر بالنسبة للمستقبل الى هذا النوع المستتر من المقاطعة التي يمكن ان تطبق فيها . ولنقل ان بهذا المعنى من المقاطعة المستترة نجد ان هناك مقاطعة اسرائيلية وصهيونية ضد العرب مستمرة كل الوقت . الفرق الوحيد بين الوضعين ان العرب يجاهرون بها وقد أعطوا علما تشريعيا واداريا وسياسيا بوجود مقاطعتهم بينما الاسرائيليون والصهيونيون كانوا يستترون بمقاطعتهم ويدعون انهم لا يطبقون اي نوع من انواع المقاطعات . ولكن لا يعقل ابدا ان المؤسسات التي يستطيعون أن يؤثروا عليها لم تكن تميز ضد العرب ممييزة واضحة وصريحة في امور معينة ، لا بل هنالك بالنسبة لاسرائيل وللصهيونية العالية ممييزة معينة موضوعة وبنص مكتوب وهي الممييزة ضد العمال العرب وهي ااردة في القانون الاساسي للكين كايمنت — الصندوق القومي الاسرائيلي — فهنالك نص على انه لا يجوز استخدام العرب أي لا يجوز اذا شراء الخدمات من العرب .

د. يوسف صايغ : ولا يبيع الاراضي .. طبعنا لا يتول اليهود انهم لا يبيعون الاراضي للعرب لكنهم يقولون ان الارض تصبح ملكا ابديا للشعب اليهودي ... واما بالنسبة للعمال فالممييزة صريحة اذ نجد نصا يقول بان يستخدم العمال اليهود فقط أي لا يجوز العمل على الارض المشتراة او تأجيرها لغمر اليهود .

د. منذر عنبتاوي : احب أن ابدا من النقطة الاخيرة في الواقع ، هذا النص الذي ورد في نظام الصندوق القومي اليهودي يطبق بالفعل منذ أن

مجموعة مالية تريد ان تقدم قرضا (بيع وشراء خدمات) . لقد قلت (بيع وشراء خدمات) أي صيغة تعامل اقتصادي . او اذا جاءت بعفة فنية فهل يغطي التعريف المقترح هذه النواحي ؟

برهان الدجاني : هذه تدخل في الخدمات . أما النقطة التي أريد أن أركز عليها بالنسبة لما تفضلت من شرحه من المقاطعة في القانون الدولي فانا نستطيع ان نميز بين حالتين : الحالة الاولى هي الحالة التي تجهر فيها دولة او مجموعة من الدول بانها تطبق هذه الممييزة وهذا الجهر يكون بوضع القوانين وانشاء المؤسسات والاعلام السياسي بأن هذه الدولة او مجموعة من الدول تطبق نظاما معينا وهي تستند في ذلك الى اعتبارات معينة مثل اعتبارات الحرب أو اية اعتبارات اخرى تعتبرها شرعية مثل اعتبارات الدفاع بالمعنى العسما إستراتيجيا او الدبلوماسية او اعتبارات الامن القومي .

فأنت تفضلت بأن المقاطعة العربية اعطيتها مستندا من قانون الحرب (زمن الحرب) وطبعنا ما دام زمن الحرب باقيا بين الدول العربية واسرائيل فهذا مستند واضح يمكن اللجوء اليه بصورة لا تقبل أي جدل لان هذا هو قانون حرب . وعندما يجادل فيه فانا يكون الجدل لا على أساس منع صدور القانون او حدوده وانما من منطلق القوة وليكن ما يكون القانون نحن نريد ان تكون بهذا الشكل ، خصوصا وانه كما تعلم فان القوانين الدولية ليست قوانين ملزمة وانما مقدار الالتزام فيها يعتمد الى حد كبير على ناحية الالتزام الذاتي من ناحية ، والناحية الثانية هي الردع المتبادل وحساباته بحيث يجعل طرفا ما يخشى انه اذا لم يلتزم فيلحقه ضرر أكثر مما يلحقه من نفع . لكن يجب ان نستذكر في ذهننا ان المستند القانوني يمكن ان يكون وضعا غير وضع الحرب . يمكن ان يبقى الوضع الامني . وهذه النقطة هي التي يمكن ان يدور حولها جدل القانون بالنسبة للمستقبل . هل هنالك ظرف امني يستلزم او ليس هنالك ظرف امني يستلزم المقاطعة . كل هذا ضمن المفهوم الاول للمقاطعة وهو الجهر وبالمفهوم الجبري اي المقاطعة الجاهرة . أما المفهوم الثاني للمقاطعة فهو المقاطعة المستترة الخفية المبررة ، وهذه لا تدخل طرفا معنا ولا تضع قانونا محددًا ولا تقيم مؤسسة